حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

العدد ٦٣

السنة الخامسة - العدد الثالث والستون - ربيع الآخر - ١٤٣٢ هـ - مارس ٢٠١١م

الرياض - المملكة العربية السعودية

ص٢ الجمعية بصدد إعداد لائحة تحفظ حقوق الطلبة.

ص٣ الجمعية تطالب بالإسراع في عملية تبادل السجناء.

ص٥ صدور بيان من المجلس التنفيذي للجمعية.

ص٧ أوامر سامية بعلاج جميع مرضى الدرن مجاناً.

حزمة من القرارات الملكية تدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتعزز مكافحة الفساد ورئيس الجمعية يؤكد على أهمية تفعيل هيئة مكافحة الفساد

- صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة ومكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي
- صرف مُخصص مالي قدره ألفا ريال شهرياً للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص
- اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بـ٣ آلاف ريال
- رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من ثلاثمائة ألف ريال إلى خمسمائة ألف ريال
- إحداث ٥٠٠ وظيفة لوزارة التجارة والصناعة لدعم جهود الوزارة الرقابية
- إحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية
- إنشاء " الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"
- رفع نسب السعودة في القطاع الخاص

تعليقاً على القرارات الملكية الصادرة مؤخراً أوضح سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أنَّ من أهم وأبرز تلك القرارات هو إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعيين مسؤول لها، ووضع الضوابط الأولى لآلية عملها ، وتفعيله بأمر ملكي ، كما أشاد الدكتور القحطاني بالقرار الملكي والذي يقضي بربط الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بأعلى سلطة في الدولة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود حفظه الله، مؤكداً أنَّ ذلك القرار يُعزز من قوتها ويمنحها السلطة اللازمة للتعامل مع كل الحالات دون أي استثناء لأي كائن من كان ، ويُمكنها من إيقاع عقوبات صارمة للمتورطين في قضايا الفساد أو استغلال السلطة بهدف الثراء غير المشروع دون استثناء، مما يرسخ مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين وأصحاب السلطة والنفوذ.

تتمة ص٤-٥

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توضح رؤيتها تجاه التطورات في الشأن العام المحلي

أصدر المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بياناً تضمن ما يلي:
قياماً بواجبه في تحقيق أهداف الجمعية، بالعمل على حماية حقوق الإنسان، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي مصدره الكتاب والسنة، ووفقاً للأنظمة المرعية، وماورد في الإعلانات والمواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، وبناءاً على مارصدته الجمعية وتابعته من تطورات في الشأن العام المحلي، في الآونة الأخيرة، فإن المجلس التنفيذي، يثمن عالياً الخطوات التي أعلنت عنها حكومة خادم الحرمين الشريفين مؤخراً من الحفاظ على أمن المملكة واستقرارها، والمتضمنة دعم المستوى المعيشي للمواطنين، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض الفئات تحقيقاً لمستويات أفضل للتنمية في المملكة.
وإن المجلس التنفيذي يرقب بتقدير كبير، ما يتحلى به المواطنون من رؤية ثاقبة للأوضاع الإقليمية حولهم، والتفافهم حول ثوابت الدين و الوطن ومكتسباته وقيادته، مما أحبط محاولات إثارة الأفكار والمواقف التي قد تخل بالأمن والأمان الذين تنعم بهما المملكة، دون إنكار لحق التعبير عن الرأي بالطرق الشرعية والنظامية السارية، التي تحفظ أمن الوطن، واستدامة استقراره، ودون تجاهل للمطالب المشروعة لبعض المواطنين، مما سيجد كل عناية وحرص من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، على توفير الحياة الكريمة لكل أبناء الوطن رجالا ونساءاً، مراعاة لحقوق الإنسان، ودون أي تمييز.

الدكتور مفلح القحطاني

تتمة ص٥

رئيس الجمعية : الحاجة أصبحت ملحة لإسراع مجلس الشورى بالموافقة على مشروع نظام زواج السعوديين بغير السعوديات أو زواج السعوديات بغير السعوديين المقدم من الجمعية

هناك العديد من القضايا والمشاكل المترتبة على زواج المواطنين من الخارج، فغالباً ما يؤدي ذلك الزواج إلى ضياع الحقوق سواء للزوجة أو للأبناء من نفقة، أو حضانة ، أو ميراث، أو إثبات للجنسية.

أكد الدكتور مفلح القحطاني عن تلقي الجمعية العديد من القضايا المتعلقة بالمشاكل والمصاعب التي تحدث من جراء زواج السعودية بغير السعودي أو زواج السعودي بغير السعودية، قائلاً"هناك عدداً كبيراً من القضايا المتعلقة بزواج المواطنين من الخارج ترد للجمعية ويكون موضوعها المطالبة بتوثيق الزواج أو السماح بدخول الزوجة والأبناء، أو المطالبة بالسماح بزيارتهم إذا كان الزوج ممنوعاً من السفر لأسباب معينة، وهي في جملتها تتعلق بمحاولة الزوج ترتيب وضعه بعد أن أتم الزواج من غير الحصول على الموافقة الرسمية"، مؤكداً أن تلك القضايا تعد من أكثر القضايا الواردة للجمعية، حيث تتنوع مطالبها من خلال المطالبة بإثبات نسب الأبناء وإصدار الأوراق الثبوتية، أو توثيق عقد الزواج ، وهي تأتي من قبل الزوج أو المطالبة بالطلاق ، أو النفقة، أو الحضانة من قبل الزوجة، و طالب الدكتور القحطاني مجلس الشورى بالإسراع بالموافقة على مشروع نظام زواج السعوديين بغير السعوديات أو زواج السعوديات بغير السعوديين والذي رفعته الجمعية لمجلس الشورى في وقت سابق ، حيث تناول ذلك المشروع القضايا والمصاعب على أربعة محاور رئيسية وهي (الإقامة، الجنسية، التعليم والرعاية الطبية، معاشات التقاعد والقروض)، فيما ناقش المجلس التقرير وتم التوجيه بتكوين لجنة خاصة لإعادة دراسة الموضوع من مختلف جوانبه الشرعية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ويحتوي المشروع على ١٢ مادة تأمل من خلاله الجمعية أن يواكب المستجدات الطارئة على المجتمع السعودي ، وزيادة عدد السكان في المملكة، وتهدف مجمل تلك المواد إلى حفظ مصالح المواطن لانعكاس ذلك على الأمن الاجتماعي والاستقرار الأسري ، حيث طالبت الجمعية في توصيتها الأولى بالموافقة على المشروع بالصيغة المرفقة، كما شددت عبر توصيتها الثانية على كل جهة حكومية معنية تعديل العقوبات الواردة في أنظمتها بما يتفق مع ذلك ، ورفعه لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة، كما يتضمن النظام مادة تشترط في الزواج أن يكون متوافقاً مع الضوابط الشرعية ، وأن يكون غير السعودي وغير السعودية الراغبان في الزواج بالسعوديين خاليين من الأمراض المانعة من الزواج ، وألا يكونوا من غير المرغوب فيهم في المملكة، كما طالب المشروع أن تتولى المحاكم المختصة في المملكة توثيق عقد الزواج إذا كان عُقد الزواج في الخارج، أما فيما يتعلق بالعقوبات فقد نصت إحدى المواد على حرمانه من الاستفادة من قروض الصناديق والتسليف والمنح الحكومية خلال مدة الزواج ، وإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو غير ذلك ما يبعث على القناعة بوقف التنفيذ.

الجمعية بصدد إعداد لائحة تحفظ حقوق الطلبة

أكد الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع الجمعية بمدينة جدة على أنه استكمالاً لرسالة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برفع الظلم والتجاوزات التي تطال حقوق الطلبة (الجسمية، النفسية،التربوية،التعليمية) فإنها تعمل على إعداد وثيقة حقوقية تحفظ من خلالها ما للطلبة من واجبات وما عليهم من حقوق ، مشيراً إلى أن هناك عناية من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبداللّه بأبنائه طلاب التعليم العالي وذلك من خلال إطلاقه برنامج الابتعاث ودعمه في التوسع في التعليم بإنشاء الجامعات، من جانب آخر لجأت ٦٠ فتاة من طالبات التعليم العالي والعام لفرع الجمعية بجدة مطالبات بدراسة مشروع للحد من العنف ضد طلاب وطالبات التعليم ، فيما أكد الدكتور الشريف أن "هناك خطوة ومبادرات من خلالها نشر (ميثاق للطلاب) في بعض الجامعات لكن هذه المبادرات تحتاج إلى تأصيل قانوني يؤخذ فيه رأي الطلاب"، مؤكداً أن فرع الجمعية بجدة بصدد إعداد ورشة عمل تضم عدداً من المتخصصين لإعداد تلك اللائحة.

الدكتور حسين الشريف

رئيس الجمعية: لابد من عملية تسريع تبادل السجناء بين المملكة والدول الأخرى

تولي الحكومة الرشيدة بالغ اهتمامها في تعزيز التعاون الأمني بين الدول والذي بدوره يؤدي إلى تثبيت عناصر الأمن والاستقرار في سائر الدول العربية، وتأتي في مقدمة تلك الاهتمامات مسألة تبادل السجناء المطلوبين أمنياً لاسيما السجناء المحكوم عليهم في قضايا جنائية ومالية ودون قضايا الإرهاب، فعلى الصعيد المحلي شَدَّد الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني ووزير الداخلية على أهمية قضاء السجين محكوميته في بلده وبجانب أسرته مما يحقق له الاستقرار النفسي الذي يستشعر به السجين وهو بجانب أسرته، ويظهر جلياً ذلك الاهتمام من خلال توقيع المملكة لعدة اتفاقيات أمنية لتبادل السجناء مع عدة دول عربية وأجنبية .

بعض الاتفاقيات التي وقعتها المملكة

١. اتفاقية أمنية بين المملكة وألمانيا بتاريخ ١٤٣٠/٦/٣هـ .
٢. اتفاقية أمنية بين المملكة ومصر بتاريخ ١٤٣٠/١٠/٢٣هـ.
٣. اتفاقية أمنية بين المملكة وقطر بتاريخ ١٤٢٩/١٢/١٧هـ.
٤. اتفاقية أمنية بين المملكة والكويت بتاريخ ١٤٣١/١٠/١٣هـ.
٥. اتفاقية أمنية بين المملكة والبحرين بتاريخ ١٤٣١/١٠/١٣هـ .
٦. اتفاقية أمنية بين المملكة وتونس بتاريخ ٣/٣٠/ ١٤٣١هـ.

بنود الاتفاقيات التي وقعتها المملكة

١. أن تكون الجريمة الصادر في شأنها حكم الإدانة معاقباً عليها في تشريعات الطرفين المتعاقدين بعقوبة سالبة للحرية.
٢. أن يكون المحكوم عليه مواطناً لدولة التنفيذ عند تقديم الطلب.
٣. أن يكون الحكم قطعياً وواجب التنفيذ.
٤. أن يوافق الطرفان المتعاقدان على طلب النقل.
٥. أن يوافق المحكوم عليه كتابة على نقله، وإذا لم يقدر على التعبير عن إرادته كتابة تكون الموافقة من وكيله القانوني أو أحد أقاربه.
٦. ألا تقل مدة العقوبة المحكوم بها السالبة للحرية عن ستة أشهر عند تقديم طلب النقل، ومع ذلك يجوز ـ استثناء ـ أن يتفق الطرفان المتعاقدان على النقل إذا كانت المدة الباقية من العقوبة الواجبة التنفيذ أقل من ستة أشهر.
٧. أن يكون المحكوم عليه قد سدَّدَ جميع الالتزامات المالية الخاصة والعامة الصادرة بحقه أو أن يضمن سدادها بحسب ما تراه دولة الإدانة ما لم يثبت إعساره.

ضرورة نقل السجناء السعوديين إلى المملكة

ضمن إطار جهود الجمعية لتسريع عملية تبادل السجناء بين الدول، وإيماناً منها بحق السجين بأن يقضي محكوميته داخل بلده بعد قضاء ربع المدة، والذي يؤدي بدوره إلى آثار إيجابية على نفسيته وسلوكه ويساعد على تقليل اكتظاظ السجون بالسجناء ، فقد تلقت الجمعية العديد من الشكاوى والتظلمات من عدد من أهالي السجناء السعوديين في عدة دول عربية تطالب بنقل أبنائهم إلى المملكة لقضاء بقية محكوميتهم داخل وطنهم وبجانب أسرهم .

وهو ما أكد عليه رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني عبر تصريح له لصحيفة "عكاظ" قائلاً"إنَّ الجمعية بحثت مع عدد من الجهات المعنية في المملكة تسريع عمليات نقل المسجونين السعوديين في الخارج إلى السجون السعودية لقضاء باقي محكومياتهم" وأضاف "هناك جهوداً كبيرة تُبذل في هذا الجانب من قبل الجهات السعودية ، إلا أنَّ هناك بعضاً من التأخير في بعض الدول التي يتم التخاطب معها "، مشيراً إلى وجود بعض المعوقات في تلك الدول والتي من أهمها "يستلزم الأمر أخذ أكثر من موافقة داخلية في تلك الدول حتى تصل بعض الدول إلى إشعار المملكة بالموافقة على عملية نقل السجناء وهو الأمر الذي يؤخر إجراءات النقل".

من جانب آخر ذكر الدكتور القحطاني أنَّ سفارات السعودية في الخارج أكدت حرصها على متابعة أوضاع السجناء السعوديين، وتسخير إمكاناتها لتقديم يد العون والمساعدة لهم بالسبل المتاحة والممكنة، مشدداً على أنها لا تستطيع التدخل أو المطالبة من دون وجود اتفاقيات أمنية ، و تطرق الدكتور إلى وضع السجناء السعوديين في بعض الدول العربية والتي تشهد اضطرابات حالياً بقوله "هذا الأمر تُعنى به سفارات المملكة في تلك الدول ".

الدكتور مفلح القحطاني: سفارات السعودية بالخارج لا يمكنها أن تتدخل في عملية تبادل السجناء مع الدول إلا من خلال وجود اتفاقيات أمنية بين المملكة وتلك الدول.

حزمة من القرارات الملكية تدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتعزز مكافحة الفساد ورئيس الجمعية يؤكد على أهمية تفعيل هيئة مكافحة الفساد

الشفافية والتشهير أهم عوامل مكافحة الفساد

تتمة ص١.. أضاف الدكتور القحطاني «أنَّ على الهيئة تفعيل مبدأ من أين لك هذا؟ ومعرفة ممتلكات الشخص قبل استلامه الوظيفة وبعد خروجه منها ، لتكون هناك رقابة فعالة وعدم جني الأرباح من الوظيفة العامة» ، مطالباً الهيئة في الوقت ذاته ببذل الجهود الكبيرة في مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين ، وتفعيل أنظمة الرقابة والمحاسبة لاسيما في ظل الارتفاع الكبير للدخل الوطني للفرد وزيادة حجم المشروعات الحكومية والمبالغ الطائلة التي تُنفق على تلك المشاريع، وتردي الأوضاع المعيشية وقلة دخل بعض القائمين أو المكلفين بأعمال رقابية، وعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجات أسرهم المعيشية، مطالباً إياها إلى زيادة رواتب هؤلاء الموظفين إلى جانب إزالة تعقيدات تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ، والذي ترتب عليه في بعض الأوقات تأخيراً في تنفيذ تلك المشاريع أو عدم تنفيذها في الأساس ، وذلك بسبب عدم وفاء بعض المقاولين بالمدة الزمنية المحددة للمشروع والناتج عن الفساد المالي والإداري لتلك الإدارة الحكومية، و طالب الهيئة بالنظر في ضعف الكفاءة الإدارية لنسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين وعدم شعورهم بالمسؤولية مما ألحق الضرر بحقوق الناس وتأخير إنجاز العديد من المعاملات ، و جعل تلك الأجهزة الحكومية تعاني من خلل في أدائها الوظيفي رغم تكدس أعداد العاملين فيها ، من جانب أخر أكد الدكتور القحطاني أنَّ منهج الشفافية التامة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية ومتابعتها مع الجهات القضائية ، والرقابية الأخرى ومساعدة وسائل الإعلام من الكشف عن مظاهر الفساد أيا كان الجهاز الحكومي ومهما علا منصب المتورطين ، هو من أهم عوامل نجاح تلك الهيئة، وطالب القحطاني الجهات ذات العلاقة بتوفير الدعم المالي والإداري للهيئة حتى تتمكن من القيام بمهامها ، وبما يحمي المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال،

من جانب آخر أكد القحطاني «أن معظم تلك القرارات الملكية رُبطت بمدة زمنية ، مما يجعل الجهات التنفيذية لا تستطيع أن تتخلى أو تتباطأ بتنفيذها، والتي سترفع فيها تقارير شهرية إلى خادم الحرمين الشريفين»، معتبراً في الوقت ذاته رفع الحد الأدنى لرواتب الموظفين خطوة ممتازة لا بد أن تشمل جميع شرائح المواطنين في القطاعين العام والخاص ، مشيراً إلى أنَّ الجمعية تأمل أن يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين الإصلاحي بما يعود على المجتمع والوطن بالخير والاستقرار.

الأوامر الملكية تدعم حقوق الإنسان

أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله هو الداعم الأول لإرساء مبادئ حقوق الإنسان في المملكة ، حيث رأى أنَّ الأوامر الملكية لها العديد من الأبعاد الإنسانية والحقوقية والإقتصادية والتنموية والمعيشية، والتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

كما أكد الفاخري على حرص الملك عبدالله على تلمس احتياجات المواطنين من أجل تحقيق مستوى أفضل لهم من العيش الكريم، قائلاً «إنَّ المتمعن والمدقق في الأوامر الملكية الأخيرة يُدرك الاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تنمية الاقتصاد الوطني وتفعيل البرامج التنموية الهادفة للحد من البطالة والفقر بما يعود بالنفع على أفراد الشعب السعودي ويوفر لهم حياة كريمة ويتضح ذلك جلياً من خلال تثبيت بدل غلاء المعيشة ليصبح جزءاً من الراتب ومنح راتب شهرين لجميع موظفي الدولة ووضع حد أدنى للرواتب وزيادة القرض الممنوح من صندوق التنمية العقاري ، واستحداث العديد من الوظائف الرقابية وتخصيص راتب للعاطلين عن العمل مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي لفئة الشباب بالإضافة لتخصيص ٢٥٠ مليار ريال لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية والتي ستُحدث نقلة نوعية في توفير مساكن للمواطنين، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد لمحاسبة كل متلاعب وهو تأكيد على توجه الدولة للضرب بيد من حديد لكل من يعبث أو يستغل موقعه الوظيفي سواء في القطاع العام أو الخاص مما يعزز مبادئ حقوق الإنسان وتطبيق الشفافية ومكافحة الفساد».

صدور عدد من الأوامر الملكية اللاحقة

من جانب آخر أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ثلاث أوامر ملكية بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ، تقضي بإنشاء وزارة بمسمى «وزارة الإسكان»، وتعيين الدكتور شويش الضويحي وزيراً لها، ونص الأمر الملكي أن تتولى وزارة الإسكان ممارسة جميع المهام والاختصاصات المتعلقة بالإسكان بما في ذلك الاختصاصات المقررة لهيئة الإسكان والمسؤولية المباشرة عن كل ما يتعلق بأراضي الإسكان في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى أمر ملكي ثان بإعفاء الأستاذ إبراهيم الطاسان من منصبه وتعيينه مستشاراً بالديوان الملكي وتعيين الأستاذ إبراهيم العيسى رئيساً للشؤون الخاصة لخادم الحرمين الشريفين والأستاذ عبدالله الدخيل نائباً له، وأمر ملكي ثالث بتعيين الشيخ عبداللطيف الحارثي وكيلاً لوزارة العدل.

كما صدر أمر ملكي آخر بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٣هـ بصرف راتب شهرين لكافة متقاعدي المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

كما وافق خادم الحرمين الشريفين على عدد من قرارات مجلس التعليم العالي في جلسته (الثالثة والستين) والتي تقضي بإنشاء مراكز بحثية وعمادات في عدة جامعات في أنحاء مختلفة من المملكة.

تفاعل الجهات المختلفة مع القرارات الملكية

بدأت العديد من الإدارات والجهات الحكومية التنفيذ الفوري للقرارات الملكية الصادرة مؤخراً وترجمة تلك القرارات على أرض الواقع ومن أهم تلك المبادرات التالي:

١- وجه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة المعنيين في وزارة الصحة للبدء في وضع المخططات والتصاميم للمدن الطبية ، وأمر بإعداد تصور متكامل ورؤية واضحة ومحددة لتنفيذها ، بما يحقق تطلعات ولاة الأمر ويوفر عناء السفر والمشقة على المواطنين بحيث يتلقون العلاج في مناطقهم ، وأماكن تواجدهم ، فيما أكد الدكتور الربيعة على أهمية تلك المدن قائلاً «تلك المدن الطبية ستساهم في دعم الخدمات الصحية وستحقق نقلة نوعية وكبيرة في القطاع الصحي».

٢- عقد وزير العمل المهندس عادل الفقيه ووزير التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله زينل اجتماعاً للقاء رجال الأعمال، من أجل زيادة نسبة السعودة في القطاع الخاص وإيجاد العديد من فرص العمل للمواطنين حيث سترفع وزارة العمل تقارير ربع سنوية للجهات المختصة والتي ستوضح من خلالها ما تحقق من نسب السعودة والإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل حيال ذلك مع ذكر رجال الأعمال المتجاوبين والمقصرين حيال تلك القرارات.

٣- أعلن وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أنَّ الوزارة استكملت الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأمر الملكي المتضمن صرف راتب شهرين لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين ومكافأة الطلبة والطالبات في التعليم العالي الحكومي داخل المملكة والمبتعثين.

٤- أوضح عبدالعزيز الخنين المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية أن الوزارة بدأت بتنفيذ الأمر الملكي الخاص بتثبيت المتعاقد معهم على كافة البنود وبدون استثناء ، مؤكداً أن الوزارة ستعمم على كافة الجهات الحكومية بالضوابط وآلية التنفيذ ومواعيد استقبال طلبات التثبيت لدراستها واعتمادها وفق الأمر السامي.

٥- أعلن المهندس عادل فقيه وزير العمل، بدء استقبال طلبات الاعانة للباحثين عن العمل موضحاً أن وزارة العمل أوجدت برنامج «حافز» لاستقبال تلك الطلبات مؤكداً أن آلية استقبال الطلبات تكون عبر وسيلتين إما عبر الرسائل النصية (SMS) أوالموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج، حيث أفاد أن التسجيل يكون لمرة واحدة من خلال إرسال رسالة نصية قصيرة تحتوي على رقم الهوية الوطنية إلى الرقم الموحد ٥٠٠٢٠٠ لجميع المشغلين، أو من خلال التسجيل عبر الموقع الإلكتروني الخاص في البرنامج www.hafiz.gov.sa وتصل للمسجل رسالة تؤكد تلقي طلبه.

٦- دشنت وزارة الخدمة المدنية برنامج جديد «جدارة» وهو برنامج خاص لاستقبال طلبات توظيف المواطنين والمواطنات في الجهاز الحكومي عبر موقعها على شبكة الانترنت www.mcs.gov.sa.

٧- أكد الدكتور إبراهيم العساف أنَّ القرارات الملكية الخاصة بالتمويل العقاري ستساهم بالحصول على شقق سكنية تكلفتها ٣٠٠ ألف ريال، مما يمكن المواطن من الحصول على السكن والقرض بأقساط ميسرة ، يستطيع من خلالها الادخار لبناء سكن مستقبلي أكبر ، معتبراً أنَّ تلك الوحدات السكنية التي أمر ببنائها خادم الحرمين الشريفين لا تأخذ حيزاً من الأراضي مثلما الفلل السكنية وبالتالي ستخفف من ارتفاع أسعار الأراضي.

٨- تفاعلت العديد من الجهات الحكومية والأهلية مع الأمر الملكي الخاص بصرف راتب شهرين لموظفي تلك الجهات ، ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حيث وجه سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وبعد التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي بالجمعية بصرف راتبين أساسيين لجميع الموظفين الإداريين المتفرغين على أن يتم صرفهما مع راتب شهر ربيع الثاني ١٤٣٢هـ ، مؤملاً أن يكون ذلك حافزاً لجميع العاملين في الجمعية لتقديم المزيد من العطاء لخدمة المتعاملين مع الجمعية من أصحاب التظلمات والشكاوى.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Righs

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توضح رؤيتها تجاه التطورات في الشأن العام المحلي

تتمة ص١.. إنَّ المجلس التنفيذي لينتهز هذه الفرصة، للتعبير عن ثقته في هذا التلاحم بين الحكومة والمواطنين، ويدعوا أبناء هذا الوطن المعطاء، إلى المزيد من العمل والتعاون والتلاحم، فيما يحقق الاستقرار والحفاظ على المكتسبات التي تحققت حتى الآن، ويذكر المجلس بأنه لازالت هناك حاجة ماسة للعمل على تفعيل وتطوير الممارسات والبرامج، التي تخص الشأن العام الداخلي والتي أشارت إليها ماأصدرته الجمعية من تقارير، عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، ومنها مايلي:

١- الاستمرار في مشروع خادم الحرمين الشريفين للاصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية، عن طريق التوسع في انتخاب أعضاء المجالس البلدية والنظر في انتخاب بعض أعضاء مجالس المناطق ومجلس الشورى، واعطائهم المزيد من الصلاحيات لمراقبة الميزانيات ومساءلة المسؤولين التنفيذيين مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والأمني، ويحفظ المال العام من التعديات.

٢- ضرورة الحرص على بث روح المواطنة الصالحة، وتفعيل الشعور بها بين كل فئات وطبقات المجتمع في مختلف مناطق المملكة، دون تمييز، مما يحفظ هذا الكيان العظيم ويدعم ريادته الإقليمية والعالمية، ويكرس مكانته منارة للاستقرار والأمن وحماية حقوق الإنسان.

٣- وضع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي أقرها مجلس الوزراء بالمملكة، موضع التنفيذ والمبادرة إلى تأسيس هيئة مكافحة الفساد وإصدار ما يلزم لها من أنظمة ولوائح وإجراءات، تعجل بمعالجة الفسادين المالي والإداري، وتعزز مبدأ المساءلة في كافة الأجهزة الحكومية مع منع سوء استخدام السلطة والنفوذ.

٤-تعزيز استقلال القضاء وحماية القضاة من التدخل والتأثير عليهم، ومحاسبة المقصرين منهم ، وتفعيل تطبيق الأنظمة العدلية، والتفتيش القضائي، ضماناً لحقوق الإنسان في المملكة.

٥- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في القرارات الوطنية والحوار واحترام حرية الرأي والتعبير والدفاع عن الحقوق.

٦- إيجاد حلول عاجلة وفعالة وسريعة، لقضايا الأشخاص الذين لا يحملون أوراق ثبوتية أو هويات والعمل على تصحيح أوضاعهم بما يضمن حصولهم على حقوقهم ويحول دون الآثار السلبية المترتبة على أوضاعهم الحالية .

٧- وضع نظام الإجراءات الجزائية، موضع التنفيذ الفعال والعاجل، ومحاسبة المتهاونين في تطبيقه من الجهات المختصة، بما يضمن الافراج عن المسجونين الذين استنفذوا محكومياتهم، والتعامل مع الموقوفين الأمنيين، أو أصحاب الآراء المرجوحة، بما يوفر تواصلهم مع أسرهم والدفاع عنهم، وتفعيل مساهمتهم الاقتصادية والاجتماعية في وطنهم العزيز، مع تمكين هيئة التحقيق والإدعاء العام من سرعة مباشرة قضاياهم والبت فيها، وتفعيل الرقابة على السجون بما في ذلك سجون المباحث .

٨- تمكين المرأة والطفل والمسنين، من حقوقهم الشرعية والنظامية، وسرعة إصدار مدونة الأحوال الشخصية بالرأي الفقهي الراجح المعتبر لتغير الظروف والأزمان، وتوجيه الجهاز القضائي لسرعة البت في قضايا المرأة ذات البعد الاجتماعي حماية للأسرة والأطفال، ومعالجة لقضايا العنف الأسري.

٩- ضمان الحق في العمل والسكن والتعليم والصحة لكل المواطنين، من خلال تفعيل القرارات والأوامر السامية الصادرة بهذا الشأن والتوسع في تطبيقها وتفعيل البرامج ذات الصلة ومراقبة تنفيذ المشاريع المعتمدة لكي تحقق أهدافها التنموية والاجتماعية، ودعم مبدأ اللامركزية في الإدارة لهذه القطاعات الحيوية، وسرعة إلغاء الإجراءات المعيقة لتحقيق الأهداف دون التضحية بالرقابة والمساءلة والمحاسبة.

١٠- تؤكد الجمعية على أهمية الحوار الذي تبناه خادم الحرمين الشريفين كوسيلة لإبداء أي مطالب وتأمل أن توضع الآليات والوسائل المحققة لذلك بما يضمن استمرار التلاحم والتكاتف بين المجتمع وقيادته الرشيدة.

حفظ اللّه مجتمعنا وقيادتنا من كل مكروه

استشارات قانونية

من يحق له حضانة الأطفال بعد انتهاء العلاقة الزوجية بين الزوجين (٢-٢)؟

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

وفي استكمالنا للحديث عن الأحق بالحضانة في العدد السابق ، فقد ذهب المذهب الحنبلي إلى أن الأحق بالحضانة بعد الأم أمهاتها القربى فالقربى، ثم الأب، ثم أمهات الأب، ثم الجد، ثم أمهات الجد، ثم الأخت، ثم الخالة، ثم العمة، ثم بنات إخوته وبنات أخواته تقدم من ذلك من كانت لأبوين، ثم من كانت لأم، ثم من كانت لأب، ثم تكون الحضانة لباقي العصبة الأقرب فالأقرب وعند بلوغ الأطفال سن السابعة فقد رأى فقهاء المذهب الحنبلي أن الأنثى إذا بلغت سبع سنين لا تخير، وإنما تكون عند الأب وجوباً إلى البلوغ، ثم الزفاف،لأن الغرض من الحضانة الحفظ، والأب أحفظ لها، وإنما تخطب منه، فوجب أن تكون تحت نظره ليؤمن عليها من دخول الفساد لكونها معرضة للآفات لا يؤمن عليها الانخداع لغرتها ، أما الذكر من الأطفال فإنه يخير مابين الأم والأب ولعل الراجح ما ذهب إليه الحنابلة، إلا إذا كان الأب فاسقاً كمن اشتهر بالشرب أو السرقة أو الزنى واللهو المحرم، فإن الفاسق لا يؤتمن ، وهذا عام في الأب وغيره فلا حضانة لفاسق، وثمة تفاصيل تتعلق بمسألة الحضانة، وشروط الحاضن وسلامته من الأمراض المعدية، واستقراره وعدم سفره، وكون الحاضنة من النساء غير متزوجة بأجنبي عن المحضون.. إلى غير ذلك مما هو مدون في كتب الفقه، وحيث وقع نزاع بين الأب وغيره من أهل الحضانة، فالواجب رفع الأمر إلى القضاء الشرعي لفض النزاع .

اعرف

المادة الأولى:
لأغراض هذه الاتفاقية يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. (١)

المادة الثانية
١. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو ثروتهم ، أو عجزهم، أو مولدهم ، أو أي موضع آخر.
٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم. (١)

المادة التاسعة والأربعون بعد المائة
مع مراعاة ما ورد في المادة الرابعة من هذا النظام تعمل المرأة في كل المجالات التي تتفق مع طبيعتها، ويحظر تشغيلها في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة ، ويحدد الوزير بقرار منه المهن والأعمال التي تعد ضارة بالصحة أو من شأنها أن تعرض النساء لأخطار محددة مما يجب معه حظر عملهن فيها أو تقييده بشروط خاصة. (٢)

المادة الخمسون بعد المائة
لا يجوز تشغيل النساء أثناء فترة من الليل لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير. (٢)

المادة الحادية والخمسون بعد المائة
للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة الأسابيع الأربعة السابقة على التاريخ المحتمل للوضع ، والأسابيع الستة اللاحقة له ، ويحدد التاريخ المرجح للوضع بوساطة طبيب المنشأة، أو بموجب شهادة طبية مصدقة من جهة صحية ويحظر تشغيل المرأة خلال الأسابيع الستة التالية مباشرة للوضع. (٢)

المادة الثانية والخمسون بعد المائة
على صاحب العمل أن يدفع إلى المرأة أثناء انقطاعها عن عملها في إجازة الوضع ما يعادل نصف أجرها ، إذا كان لها خدمة سنة فأكثر لدى صاحب العمل ، والأجرة كاملة إذا بلغت مدة خدمتها ثلاث سنوات فأكثر يوم بدء الإجازة ولا تدفع إليها الأجرة أثناء إجازتها السنوية العادية إذا كانت قد إستفادت في السنة نفسها من إجازة وضع بأجر كامل ، ويدفع إليها نصف أجرها أثناء الإجازة السنوية ، إذا كانت قد إستفادت في السنة نفسها من إجازة وضع بنصف أجر. (٢)

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة
على صاحب العمل توفير الرعاية الطبية للمرأة العاملة أثناء الحمل والولادة. (٢)

المادة الستون بعد المائة
للمرأة العاملة التي يتوفى زوجها الحق في إجازة بأجر كامل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ الوفاة. (٢)

المادة الحادية والستون بعد المائة
لا يجوز تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة، في المهن والأعمال التي يحتمل لأن تعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر، بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدي فيها ، ويحدد الوزير بقرار منه الأعمال والصناعات والمهن المشار إليها. (٣)

المادة الثالثة والستون بعد المائة:
يحظر تشغيل الأحداث أثناء فترة من الليل لا تقل عن إثنتي عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يحددها الوزير بقرار منه. (٣)

المادة السادسة والستون بعد المائة:
على صاحب العمل أن يبلغ مكتب العمل المختص عن كل حدث يشغله خلال الأسبوع الأول من تشغيله، وأن يحتفظ في مكان العمل بسجل خاص للعمال الأحداث يبين فيه اسم الحدث وعمره والاسم الكامل لولي أمره ومحل إقامته وتاريخ تشغيله. (٣)

(١) اتفاقية حقوق الطفل. (٢) الباب التاسع من نظام العمل السعودي في حق تشغيل النساء. (٣) الباب العاشر من نظام العمل السعودي في شأن تشغيل الأحداث.

في اليوم العالمي للدرن
الملك يصدر أوامر بعلاج المقيمين والمواطنين مجاناً

الدرن هو: مرض معدٍ، ينتشر عبر الهواء ، تسببه بكتيريا «مايكوباكتيريام» ، يمكن الشفاء منه.

مايكوباكتيريام

التدرن الرئوي

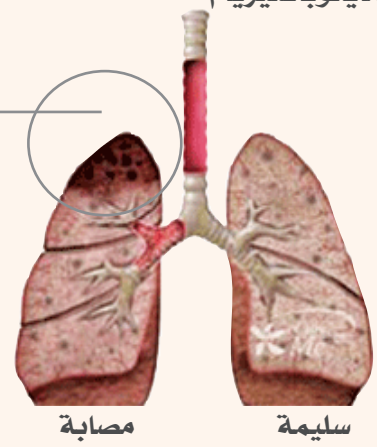

تدرن خارج الرئة

الأجزاء الأخرى التي يمكن أن تصاب بالتدرن

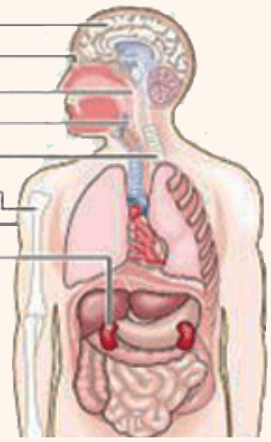

أعراض المرض النشيط

- كحة
- تعرق ليلي
- فقدان الوزن
- ارتفاع درجة حرارة الجسم
- تعب وارهاق في جميع أنحاء الجسم

المراحل

العدوى: تكون البكتيريا حية، لكن يمنع جهاز المناعة انتشارها.

المرض النشيط: تنشط البكتيريا عندما يضعف جهاز المناعة وتتكاثر وتدمر أنسجة الرئتين.

الدرن في العالم

ثلث سكان العالم مصابون بالدرن

في كل ثانية تحدث إصابة جديدة في العالم

٥٩٠٠ مليون حالة درن جديدة في عام ٢٠٠٩

تسبب المرض في وفاة ١,٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٩م معظمهم في إفريقيا

بعض الحقائق العلمية عن مرض الدرن «منظمة الصحة العالمية»

اليوم العالمي للدرن

اكتشف الدكتور روبرت كوخ العصية المسببة للإصابة بمرض السل في ٢٤ مارس/ آذار عام ١٩٨٢م ، ودعت منظمة الصحة العالمية الاحتفال بذلك اليوم وجعله يوماً عالمياً لمكافحته وبذل المزيد من الجهود لمقاومته، و تسعى المنظمة للحد من معدلات الإصابة بالمرض بنسبة الضعف بحلول عام ٢٠١٥م ، وتقوم شركة دحر السل وهي شبكة تضم عدة منظمات وبلدان عالمية لمكافحة المرض بتنظيم تظاهرات لإحياء ذلك اليوم بهدف زيادة نسبة الوعي بالمرض وبذل المزيد من الجهود لتقليل نسبة الإصابة في العالم.

نسبة الدرن في السعودية

يشير التقرير السنوي لوزارة الصحة السعودية عام ٢٠٠٨م أن نسبة الإصابة بالدرن الرئوي بلغت ١٠,٦٩ حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة، منها ٥٣٪ مصاب سعودي، و٤٧٪ مصاب غير سعودي ، كما بلغت نسبة الإصابة بالدرن الغير رئوي ٥,٠٩ حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة ، منها ٥٧,٥ مصاب سعودي، و٤٢,٥ مصاب غير سعودي.

جهود سعودية لدحر مرض السل

تحت شعار (في سياق التحرك لدحر السل - التحول تجاه التخلص منه) ، احتفل العالم في ٢٤ مارس ٢٠١١م باليوم العالمي للدرن ، حيث أقيمت عدة فعاليات وأنشطة في مختلف مناطق المملكة ، من جهته أكد الدكتور عبدالله الربيعة أنَّ خادم الحرمين الشريفين أصدر أمراً ملكياً بمناسبة ذلك اليوم يقضي بتقديم علاج الدرن للمواطنين والمقيمين مجاناً، و أوضح الدكتور الربيعة الجهود المبذولة من قبل وزارة الصحة السعودية في مكافحة ذلك المرض قائلاً «أنه تماشياً مع التوجيهات الملكية، فقد قامت وزارة الصحة بتوفير كافة الخدمات الصحية من تشخيص وعلاج ومتابعة لمرضى الدرن لكافة المواطنين والمقيمين مجاناً حتى يتم الشفاء بإذن الله، إضافة إلى ارتفاع نسبة التغطية بالتطعيم الواقي من مرض الدرن BCG، الذي يعطى للأطفال حديثي الولادة» .

استراتيجية دحر السل

في عام ٢٠٠٦ م أطلقت منظمة الصحة العالمية الاستراتيجية الجديدة لدحر السل وهو أسلوب تتخذه المنظمة لمكافحة المرض وتحتوي على ست نقاط يبرز من خلالها النجاح المقدم في إطار المعالجة، وتعترف المنظمة في الوقت ذاته بالقيود والتحديات التي تواجهها في العلاج ، إضافة إلى تمكين جميع الفئات السكانية والمجتمعات المحلية من العلاج وهي على النحو التالي:

١- مواصلة توسيع وتعزيز الخدمات عالية الجودة المقدّمة في إطار استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر للمنظمة.

٢- مواجهة حالات ترافق عدوى السل بفيروس الأيدز وحالات السل المقاوم للأدوية المتعدّدة واحتياجات الفئات الفقيرة والمستضعفة.

٣- الإسهام في تعزيز الأنظمة الصحية استناداً إلى الرعاية الصحية الأولية بحيث تساهم البرامج الوطنية في مكافحة مرض السل.

٤- إشراك جميع مقدمي خدمات الرعاية لتتمكن من الوصول إلى جميع المرضى بمختلف فئاتهم.

٥- تمكين مرضى السل والمجتمعات المحلية من خلال الشراكات في المشاريع التوعوية والصحية لرعاية مرضى السل حيث تساهم تلك الشبكات في بذل المزيد من جهود المجتمعات المدنية.

٦- دعم البحوث وتعزيزها.

الأمم المتحدة تدعو العالم من أجل بذل المزيد من الجهود للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري

بموجب المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على « يولد جميع الناس أحراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق ، وهم قد وهبوا العقل والوجدان ، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء» ، فالجميع أمام القانون سواء دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين ، وفي يوم ٢١ مارس ١٩٦٠م أطلقت الشرطة الرصاص فقتلت ٦٩ شخصاً كانوا مشتركين في مظاهرة سلمية في شاربفيل، جنوب أفريقيا، ضد «قوانين المرور، المفروضة من قبل نظام الفصل العنصري، لذلك دعت الأمم المتحدة العالم لجعل ذلك اليوم من كل عام يوماً عالمياً من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ودعت العالم من خلاله لبذل المزيد من الجهود والتدابير اللازمة من أجل تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد.

تعريف التمييز العنصري

يعرف التمييز العنصري بأنه حرمان الإنسان من التمتع بكافة الحقوق والحريات التي نصت عليها جميع المواثيق الدولية والقوانين بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين.

انضمام المملكة للاتفاقية الدولية

انضمت المملكة إلى الاتفاقية الدولية لمنع كافة أشكال التمييز العنصري عام ١٩٩٧م بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٤١٨/٤/١٦هـ، وتشمل الاتفاقية على ٢٥ مادة تحفظت المملكة تحفظ عام على الأحكام التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، والمادة ٢٢ والتي تنص على «في حالة أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها وتتعذر تسويته بالمفاوضة أو الإجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية، يحال هذا النزاع بناءاً على طلب أي من أطرافه، إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه، ما لم يتفق المتنازعون على طريقة أخرى لتسويته».

كما أنَّ الأنظمة المعمول بها في المملكة تتفق إجمالاً مع بنود تلك الاتفاقية والتي ترفض التمييز في الحقوق الإنسانية المختلفة كالعدل و والمساواة أمام المحاكم و التعليم والرعاية الصحية، من جانب آخر يمثل إقرار قانون نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي والذي يشمل مساواة العامل الغير سعودي مع العامل السعودي مدى توافق الأنظمة السعودية مع بنود اتفاقية مكافحة التمييز العنصري.

سنة دولية للإفريقيين

دعت السيدة نافي بيلاي المفوضية السامية للأمم المتحدة خلال تصريح لها صدر مؤخراً بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على التمييز ٢٠١١م إلى بذل المزيد من الجهود لنبذ التمييز العنصري قائلة «تتيح هذه السنة الدولية فرصة فريدة لمضاعفة جهودنا من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، والتي تؤثر على المنحدرين من أصل إفريقي في كل مكان»،

وأضافت أنَّ هناك قرابة ٢٠٠ مليون شخص يعّرفون أنفسهم بأنهم منحدرون من أصل إفريقي يعيشون في الأمريكتين،وهناك عدة ملايين آخرون مثلهم يعيشون في أجزاء أخرى من العالم، خارج القارة الأفريقية، ومن خلال إعلان سنة ٢٠١١ سنة دولية للمنحدرين من أصل أفريقي يقر المجتمع الدولي بأن المنحدرين من أصل إفريقي يمثلون مجموعة متفردة من المجتمع يتعين تعزيز وحماية حقوقها الإنسانية.

رسالة الأمم المتحدة ٢٠١١

من جانب آخر دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عبر رسالة له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على التمييز إلى مكافحة العنصرية التي يواجهها المنحدرون من أصل إفريقي، ودعا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي إلى التآزر ضد العنصرية في كل أنحاء العالم ، وأضاف «أن التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي داء خبيث، فهم غالباً ما يقعون فريسة للفقر بسبب التعصب أساساً ثم يُستخدم فقرهم ذريعة لزيادة إقصائهم،وهم في الغالب لا يملكون السبيل إلى التعليم بسبب الإجحاف ، ثم يُتخذ افتقارهم إلى التعليم سبباً لحرمانهم من فرص العمل ، وغيرها من المظالم الأساسية التي لها تاريخ طويل وفظيع، يشمل تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي التي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن».

رئيس الجمعية يدعو لنبذ العنصرية

لا شك أنَّ الدين الإسلامي قد سما بالإنسان وكرمه ، وأزال الفوارق في الحقوق والمعاملات بين جميع أفراد المجتمع ونهى عن تقسيم المجتمع إلى فئات ودعا إلى التسامح بين أفراده ، فقد قال تعالى﴿ يَاْ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، فبموجب الآية السابقة ربط الخالق عز وجل الأفضلية بين الأفراد بالتقوى، كما حث الإسلام على نبذ العنصرية والعصبية القبلية .

وهذا ما أكد عليه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني من خلال تصريح له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حيث قال «إنَّ الاحتفاء باليوم العالمي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يُذكر بوجوب العمل على نبذ التمييز بين الناس وقيام الجهات ذات العلاقة بوضع ومراجعة الآليات القانونية والنظامية اللازمة والتي من شأنها نشر ثقافة عدم التمييز على أساس اللون أو الدين أو العرق وتوعية المجتمع والجهات الرسمية ذات العلاقة بأهمية احترام وتعزيز هذا المبدأ المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية ، وأضاف «إنَّ الجمعية تشيد بدور خادم الحرمين الشريفين حفظه اللَّه في هذا المجال والذي عمل على إرساء مبدأ الحوار داخلياً ودعى للحوار بين الأديان والثقافات والتقريب بينها على المستوى الدولي ليحل السلام بدل الحروب والمحبة والتسامح بدل الكراهية والتمييز مما سيكون له بالغ الأثر في نبذ التمييز كما لوحظ اهتمام خادم الحرمين الشريفين بحقوق الإنسان منذ تسلمه مقاليد الحكم حيث أكد على أهمية العمل من أجل إحقاق الحق وإرساء العدل ولا شك أن العمل من أجل إعطاء الجميع حقوقهم دون تمييز أو تفريق أمر يتطلب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وتنفيذها على أرض الواقع، كما ينبغي في هذا اليوم تفعيل ورصد التجاوزات والانتهاكات التي تتضمن تمييزاً أو انتقاصاً لحق المواطنين أو المقيمين والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها ، ودراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في مجتمعنا سواء في مجال المعاملات او التعاملات أو الحقوق المقررة للأفراد والتى كفلتها الأنظمة والتعليمات وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها و نشر ثقافة التعايش السلمي والحوار والبعد عن العصبية والعنصرية».

المملكة ودول العالم تحيي ذكرى اليوم العالمي للدفاع المدني

اليوم العالمي للدفاع المدني

في عام ١٩٣١م قام الطبيب الفرنسي جورج سان بول بتأسيس جمعية في باريس باسم جمعية (ليورد جنيف) ، وفي يناير ١٩٥٨م تحولت الجمعية إلى منظمة دولية للحماية المدنية وهي منظمة غير حكومية تسمح بالمنظمات والجمعيات والدول بالانضمام إليها وينص القانون الأساسي لها « تطوير وتحسين أعمال المنظمة والوسائل والطرق الفنية التي تسمح بتدارك وتخفيف نتائج وآثار الكوارث الطبيعية في زمن السلم أو عند استخدام السلاح في وقت النزاع» ، وفي ديسمبر ١٩٩٠م اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للحماية المدنية الأول من مارس يوماً من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني) ويهدف ذلك اليوم إلى التوعية بطرق مكافحة الكوارث بكافة أنواعها و رفع الوعي العالمي بأهمية الدفاع المدني ، ونشر وتنمية وتطوير أنظمة الحماية المدنية في العالم وعقد ندوات وورش عمل ومحاضرات تعريفية وتوعوية لأجهزة الدفاع المدني والاستفادة من أجهزة الإعلام بشتى أنواعها لنقل تعليمات السلامة والحماية من كافة الأخطار في العالم.

نشأة الدفاع المدني في العالم

عرف الإنسان الكوارث الطبيعية منذ القدم ، حيث كان يعمل جاهداً لحماية نفسه وممتلكاته من آثار الفيضانات والسيول ، وعلى مدى السنين كون مجموعات صغيرة لمكافحة الحرائق ، و أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية برزت أهمية حماية المدنيين من الغازات السامة التي نتجت عنهم ، وساهم عدد من الأفراد المتطوعين في نقل المصابين إلى المستشفيات وإطفاء حرائق البيوت ، وإعادة الحياة إلى طبيعتها بعد انتهاء المعارك، وهنا تولدت فكرة الدفاع المدني لحماية المدنيين الأفراد.

انضمام المملكة للمنظمة الدولية

في ١٣٨١/٥/٢٦هـ، صدر الأمر السامي بانضمام المملكة إلى المنظمة الدولية للحماية المدنية وذلك حرصاً من الحكومة الرشيدة على مواكبة التطور العالمي في مجال الحماية المدنية.

تعريف الدفاع المدني بالمملكة

يعرف نظام الدفاع المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ بتاريخ ١٠ /٥/ ١٤٠٦الموافق ١٩٨٦/١/٢٠م بأنه هو: مجموعة من الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحريق والكوارث والحروب والحوادث المختلفة وإغاثة المنكوبين وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات وسير العمل في المرافق العامة وحماية مصادر الثروة الوطنية في زمن السلم وحالات الحرب والطوارئ.

مكونات جهاز الدفاع المدني بالمملكة

يتألف جهاز الدفاع المدني في المملكة العربية السعودية من:

١- مجلس الدفاع المدني
٢- اللجنة التحضيرية لمجلس الدفاع المدني
٣- اللجان المحلية للدفاع المدني
٤- المديرية العامة للدفاع المدني

فعاليات المملكة

احتفلت كافة مناطق المملكة ممثلة بالمديرية العامة للدفاع المدني مع مثيلاتها من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للحماية المدنية في الأول من شهر مارس ٢٠١١م في اليوم العالمي للدفاع المدني حيث تم التنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة من أجل تفعيل ذلك الاحتفال والذي يهدف إلى ترسيخ مفهوم التوعية والوقاية لدى المواطنين من كافة الأخطار ، وحمل الاحتفال شعار «الدفاع المدني ودور الأسرة» وهو يهدف إلى أهمية التفاعل بين جهاز الدفاع المدني والأسرة لضمان سلامة أفرادها وممتلكاتها وذلك من أجل ترسيخ مبدأ السلامة في الأسرة بحيث تصبح السلامة سلوكاً وممارسة في حياة الناس ، إضافة إلى رفع مستوى الوعي الوقائي بين كافة شرائح المجتمع تجاه كافة المخاطر، التي تهدد الأرواح والممتلكات والتي تدخل في صميم عمل الدفاع المدني، بتوفير وسائل السلامة اللازمة لتحقيق الراحة والصحة من خلال أسرة آمنة بدون مخاطر، وتخلل الاحتفال شرح حول إجراءات السلامة وأجهزة الإنذار من خلال لوحات كبيرة ومصورة إضافةً إلى توزيع الآلاف من الكتيبات والبروشورات والأقراص المدمجة التوعوية، وإقامة العديد من المعارض، إلى جانب تكثيف الرسائل التوعوية عبر وسائل الإعلام، بما في ذلك تقنيات الإعلام الحديثة مثل قناة الدفاع المدني على موقع « يوتيوب» وصفحة الدفاع المدني على مواقع التواصل الاجتماعي « فيس بوك ، وتويتر» ، والجدير بالذكر أن نسبة الحوادث المنزلية عام ١٤٣١هـ بلغت ٤٢٪ من إجمالي الحوادث التي باشرتها أجهزة الدفاع المدني السعودية .

عبارات إرشادية

تضمن احتفال المديرية العامة للدفاع المدني ٢٠١١ «الدفاع المدني ودور الأسرة» العديد من العبارات الإرشادية والتي من أهمها:

١- لابد من إدراك الأسرة بأن الطفل في مرحلة إعداد وتدريب.
٢- أهمية الوعي الأمني وغرسه داخل نفسية الطفل.
٣- الحرص على تعليم أفراد الأسرة على كيفية استخدام طفاية الحريق.
٤- تعليم الأسرة على كيفية التصرف حال وقوع الخطر.
٥- لا تترك مصادر الخطر واللهب في متناول أيدي الأطفال.
٦- الحرص على تعليم وتطبيق إرشادات السلامة في المنزل.
٧- الأسرة لابد أن تكون المثل الأعلى يحتذى بها في تطبيق تعليمات السلامة.
٨- تخصيص مكان آمن في حال حدوث الخطر.
٩- لنتذكر دوماً إن سلامة أطفالنا هي غايتنا.
١٠-ليكن البيت مكملاً بأجهزة الإنذار والحريق.
١١-المراقبة الدائمة للأسلاك الكهربائية والتوصيلات.
١٢- لنكن دوما يداً واحده في الوقاية من المخاطر والالتزام بالتعليمات والإرشادات.
١٣- الصيانة الدورية للأجهزة المنزلية تحميك وأسرتك بإذن الله.
١٤- لنتذكر دوماً هذا الرقم (٩٩٨).

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

منظمات حقوقية تدعو لبذل المزيد من الجهود لتمكين المرأة السعودية من كافة حقوقها

International Women's Day

مع تزايد انتشار حالات العنف ضد المرأة بسبب نقص القوانين المتعلقة بحماية النساء من ذلك العنف في جميع أنحاء العالم ، فقد خصصت الأمم المتحدة الثامن من مارس من كل عام يوماً عالمياً للاحتفال بالمرأة ودعت العالم من خلاله لتأكيد على وجوب احترام حقوقها ، وتعزيز تلك الحقوق المنصوص عليها في القوانين الدولية والاستمرار بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق الإنسانية لا سيما (التعليم والصحة والعمل والزواج) ، مع الاستمرار في المطالبة بضرورة مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة ، حيث تستعرض نساء العالم في ذلك اليوم بما تم من إنجازاتهن في حصولهن على حقوقهن وباستمرار المطالبة بما تبقى لهم من قضايا عالقة في العالم.

جانب مشرق

شهد عصر المرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الدعم الوفير في جميع المجالات التنموية والحضارية والاقتصادية، وذلك من خلال جهود الدولة في توسيع مجالات فرص عمل المرأة، فلم يقتصر دور المرأة السعودية على المستوى المحلي بل وصلت إلى الدولي ، فبرزت العديد من الأسماء في عدد من المجالات تمكنَّ من الحصول على العديد من الجوائز والتقديرات العالمية بجدارة، و لم يقتصر وضع المرأة في عهده حفظه اللّه على مجالات عمل ضيقة ومحدودة للغاية كما كان في السابق ، فقد تم تعيين عدداً من النساء في الوزارت وفي المرافق الحكومية المختلفة ، إضافةً إلى استحداث أقسام نسائية في السلك العسكري مثل (الجوازات والسجون والدفاع المدني)، و تم تعيين امرأة في مرتبة نائب لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات ، وتم تعيين امرأة في منصب مساعد أمين جدة لشؤون تقنية المعلومات وتعيين مديرة لجامعة الأميرة نورة للبنات ، و نالت دعم وافر من قبل مجلس الشورى حيث تم تعيين العديد من المستشارات لدى المجلس ، و صدر عدة قرارات مؤخراً والتي ساعدت المرأة في التقدم والتي من أهمها قرار وزارة التجارة والصناعة التي ألغت الوكيل الشرعي في حال ممارسة المرأة لأنشطة تجارية لا تتطلب الاحتكاك بالرجال، مما ساعد على تأسيس شركات ومؤسسات نسائية لسيدات أعمال سعوديات.

هذا ما أشاد به الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تصريح له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة قائلاً « إن الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة يذكر بوجوب احترام الجميع لهذه الحقوق وقيام الجهات ذات العلاقة بوضع ومراجعة الآليات القانونية والنظامية اللازمة والتي من شأنها ومن خلالها يمكن نشر ثقافة احترام حقوق المرأة وتوعية المجتمع والجهات الرسمية ذات العلاقة بأهمية احترام وتعزيز هذه الحقوق المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية ، فلا يكفي أن نقول إن لدينا أحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان بشكل عام بل يجب أن نعمل على وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ في الممارسة العملية سواء من قبل السلطات في معاملتها مع الأفراد أو في علاقة الأفراد فيما بينهم»، داعياً في الوقت نفسه لرصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق المرأة ، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها ، وضرورة دراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في المجتمع ذات العلاقة بحقوق المرأة ، مضيفاً «لاشك أن الأمر يقتضي بذل العديد من الجهود في هذا المجال لتمكين المرأة من حقوقها وفي مقدمتها تسهيل أمر وصولها إلى القضاء ووضع آلية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها والاهتمام بإيجاد دور إيواء لمن تقتضي ظروفها احتياجها إليها والعمل من أجل الحد من العنف الذي قد تتعرض له داخل الأسرة أو التمييز في العمل».

الجمعية تطالب بإيجاد مدونة وطنية

دعت الجمعية عبر تقريرها الأول (عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية) إلى وضع مدونة وطنية لحقوق المرأة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية التي انضمت لها المملكة والأنظمة المحلية لتكون في متناول القضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بشؤون المرأة ، فقد انضمت المملكة إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدالمرأة عام ٢٠٠٠م والمكونة من ٣٠ مادة ، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإلتزامات التي تخاطب الدول المنضمة إليها وتحثها على إتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية حقوق المرأة، إلا أنها أبدت تحفظاً عاماً على أي نص من نصوص الاتفاقية يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، بحيث لا يعتبر مثل ذلك النص نافذاً في حق المملكة، و تحفظت على الفقرة الثانية من المادة التاسعة والتي تنص على أن « تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها»، و تحفظت على الفقرة الأولى من المادة ٢٩ التي تسمح بعرض أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول المنضمة إلى الاتفاقية على محكمة العدل الدولية وفق ضوابط وشروط محددة .

من جانب آخر ساوى نظام الخدمة المدنية في المملكة ونظام العمل بين المرأة والرجل في الرواتب والمزايا المالية و منحها إجازات طويلة تصل لستة أشهر في حال حملها أو ولادتها ومنعت الأنظمة المحلية توظيف المرأة في الأعمال الشاقة التي لا تستطيع تأديتها بسبب تكوينها الخلقي، كما صدرت بعض القرارات التي تعنى بعمل المرأة حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ، بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية وقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٨٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٧هـ، بشأن تراخيص تشغيل النساء والقرار الوزاري رقم ١/٩٧٣ وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٢هـ، بشأن قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، فتلك القرارات تعتبرها الجمعية خطوة إيجابية في سبيل تصحيح وضع المرأة السعودية.

المرأة السعودية تواجه الكثير من الصعوبات

دعت الجمعية من خلال تقريرها الثاني (عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة) الأجهزة المعنية ذات العلاقة إلى تطبيق الأنظمة التي تكفل للمرأة حقوقها على أرض الواقع ، وأكدت أن من أسباب عدم تطبيقها هو الخلل من قبل بعض الجهات، أو تفسيرها بشكل غير صحيح، معتبرة ذلك انتهاكاً لحقوقها المحفوظة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية ، و دعت إلى إعادة النظر في نصوص الأنظمة والتعليمات التي تنتقص من أهلية المرأة أو من شخصيتها القانونية بشكل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن تلك المسائل ما يلي:

أولاً: جميع أشكال الولاية في المعاملات المالية للمرأة والتي تمنعها من التصرف في مالها دون إذن وليها ، ومنعها من إبرام العقود المالية من دون ولي لها من الذكور أو طلب موافقة وليها للسماح لها بالتعليم أو العمل أو ممارسة التجارة.

ثانياً: عدم السماح للمرأة بالترشيح أو بالتصويت في الانتخابات البلدية ، رغم أن ذلك ليس راجعاً إلى نص نظامي وإنما إلى قرار وهذا يعد مخالفة صريحة لبعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة.

ثالثاً: تزايد حالات العنف ضد المرأة السعودية وتنوع أشكاله ومن أهمها:

١- العضل والعنوسة هم من أهم القضايا الواردة للجمعية وهي في ازدياد وغالباً ما يكون ولي الأمر هو السبب الرئيسي في حدوثهما ، وتشير إحصائيات الجمعية أن عدد قضايا العضل التي تلقتها من عام ١٤٢٥هـ إلى شهر شوال عام ١٤٣١هـ سبعة وثمانون قضية ، مما يؤكد تنامي تلك الظاهرة ، وبالتالي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنوسة المترتبة عليها.

٢- العنف الأسري والإيذاء الجسدي والتي دعت الجمعية إلى ضرورة إصدار نظام يجرم العنف ضد المرأة للحد من إيذائها ووضع العقوبات الصارمة لكل من تسول له نفسه بإيذائها.

٣- الطلاق القسري (لعدم تكافؤ النسب) ، فالتفريق بين الزوجين أو فسخ عقد زواجهما على أساس الكفاءة في النسب لا يقوم على دلائل شرعية .

رابعاً: لا بد من مراجعة ضوابط عمل المرأة والتي تُعد أحياناً حداً من إمكانية حصول المرأة على فرص متساوية مع الرجل في العمل مع الأخذ بالاعتبار تكوينها الفسيولوجي ، و مراعاة الضوابط الشرعية، فلابد من تفعيل قرار عمل المرأة في محلات المستلزمات النسائية ، ولابد من إتخاذ تدابير لازمة لتذليل العقبات التي تعترض عمل المرأة في عدة مجالات كالمحاماة .

خامساً: لا بد من تعديل المادة (٧٦) من نظام الأحوال المدنية والتي تشترط موافقة ولي أمر المرأة على حصولها على بطاقة الأحوال المدنية ، لأن هذا الشرط يؤدي إلى حرمانها أو تقييد حقها في الحصول عليها مما يترتب عليه حرمانها من مباشرة حقها في التصرف.

سادساً: لابد من تعديل نظام التقاعد المدني والذي بموجبه يحرم المرأة العاملة من حصولها أو ورثتها على حقها في الراتب التقاعدي ، كما هو الحال بالنسبة لاستحقاق معاش التقاعد من ورثة السعودية المتزوجة من غير السعودي ، إذ يُشترط حصول زوجها وأولادها على الجنسية لكي يستحقوا معاش تقاعد والدتهم ، في حين أن المرأة الغير سعودية المتزوجة من سعودي تحصل على هذا التقاعد.

سابعاً: يجب إعادة النظر في نظام صندوق التنمية العقارية والذي يقصر منح الاقتراض للسكن الخاص بالنسبة للنساء على الفئات التالية:

أ/ النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن أربعين سنة ممن لم يسبق لهن الزواج والأرامل والمطلقات حتى ولو لم يكن لديها أطفال.

ب/ الأيتام الذين يقل سنهم عن الحادية والعشرين والذين يملكون أرضاً ملكية مشتركة، أو بيتاً غير صالح للسكنى ويرغبون في هدمه، وإعادة بنائه بقرض واحد باسمهم جميعاً شريطة ألا يكون أحد والديهم قد حصل على قرض من الصندوق على ألا يترتب على ذلك مستقبلاً حرمان من توافرت فيه شروط الإقراض الأخرى من الحصول على قرض خاص به، فهذا النص يعتبر تمييز ضد المرأة حيث إن الحق في الاقتراض ثابت للرجل بمجرد بلوغه سن ٢١ عاماً ، في حين نجد أن الحق نفسه مقيد للمرأة وقاصر على فئات محددة.

ثامناً: موضوع المحرم للطالبات المبتعثات يشكل إشكالية كبيرة لمن لا يوجد لديهن محرم ، فأنظمة التعليم العالي تنص على شرط موافقة المحرم لإبتعاث الطالبات للدراسة في الخارج ، مما يستلزم دراسة الموضوع من الناحية الشرعية والقانونية ووضع قواعد واضحة ومحددة تراعى فيها مثل تلك الحالات.

تاسعاً: يجب إعادة النظر في نظام الجنسية السعودي ولائحته التنفيذية لإزالة كل ما يتضمن تمييزاً في المعاملة بخصوص الحصول على الجنسية بين الرجل والمرأة ، وآثار ذلك السلبية على الأبناء كما هو الحال بالنسبة لأسلوب مجموع النقاط الذي يحصل عليه طالب التجنس والذي ينطوي على التمييز ضد المرأة، فبينما يكفي أن يكون الأب سعودياً للحصول على ثلاث نقاط، يستلزم النظام شرطاً إضافياًبالنسبة للأم للحصول على هذه النقاط الثلاث وهو أن يكون والد الأم سعودي أيضاً، فإذا كانت الأم وحدها سعودية تثبت نقطتين ونلحظ مما سبق التمييز ضد المرأة.

من جانب آخر دعت عدة جهات أهلية وحقوقية مهتمة بشؤون المرأة السعودية إلى تعديل بعض المواد المنصوص عليها في الأنظمة المحلية والتي من شأنها حفظ المرأة حقوقها ومن تلك المواد التالي :

أولاً: لابد من تعديل المادة ٣٣ من نظام الأحوال المدنية والتي تنص على «أنه لا يحق للمرأة تسجيل مولودها أو التبليغ عن ولادته» مما نتج عنه أطفالاً بلا هوية يعيشون ظروف قاسية.

ثانياً: لابد من تعديل المادة ٥٣ من نظام الأحوال المدنية والتي تنص على «لا يحق للمرأة تسجيل وفاة زوجها أو أحد أقاربها ، وإذا لم يوجد رجل في العائلة يتولى ذلك الحدث البالغ ١٧ عاماً ، أو عمدة الحي أو شيخ القبيلة أو المحافظ».

تقدم متواضع لحقوق المرأة في العالم العربي

خلصت دراسة أجرتها الباحثة سانجا كيلي في مركز فريدوم هاوس الأمريكي عام ٢٠١٠ م أن «العالم العربي لا يزال الأكثر قمعاً في العالم ، فيما يتعلق بحقوق النساء، لكنه سجل تقدماً طفيفاً يثير التفاؤل في مجال التربية وحق الحصول على عمل ، وحق التصويت» فيما أكدت الدراسة أن ثلاثة بلدان سجلوا تقدماً ملحوظاً في ذلك الإطار وهم الكويت والجزائر والأردن ، فيما ساءت ظروف النساء في ثلاث بدان أخرى وهي العراق واليمن وفلسطين،

كما لفتت كيلي أن «العنف ضد النساء يمثل مشكلة كبيرة في العالم العربي حتى وإن كان مسجلاً في العالم أجمع» واعتبرت أن ما يميز الشرق الأوسط هو نقص القوانين المتعلقة بحماية النساء من عنف الأزواج، باستثناء الأردن وتونس، وأضافت جرائم الشرف التي تقدرها الأمم المتحدة بنحو خمسة آلاف حالة في العالم تسجل ارتفاعاً في فلسطين والعراق،

من جانب آخر ركزت رسالة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة مؤخراً ٢٠١١ بتوجيه تحية لنساء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث قالت نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن إحياء ذكرى ذلك اليوم يأتي تحت شعار المساواة في الحصول على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا يعد مساراً للحصول على عمل لائق للمرأة، وأضافت «إن الاضطراب الحالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوضح الانفصال بين الإتاحة على التعليم والحصول على فرص العمل والعدالة الاجتماعية ، إن شعور الكثيرين من الشباب المتعلم من الجنسين بالاحباط من نقص فرص العمل والحرمان من الحقوق الأساسية والحريات كان في صميم الاضطرابات الأخيرة» .

بعض من انجازات المرأة السعودية خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على سبيل المثال لا الحصر

عام ٢٠٠٩

- حصول البرفسورة غادة مطلق المطيري على جائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو دعم علمي قيمته ثلاثة ملايين دولار وذلك عن بحثها وهو عبارة عن اكتشاف (NH).
- نالت الدكتورة انتصار السحيباني ثلاث جوائز في مجال الاختراع القائم على البحث العلمي .
- اختيرت الدكتورة حياة سندي الباحثة في جامعة هارفارد الأمريكية كأول امرأة من الشرق الأوسط ضمن أفضل ١٥ عالماً على مستوى العالم .

عام ٢٠١٠

- نالت الدكتورة أروى السيد وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى لإنجازاتها في جراحة اللثة.
- نالت الدكتور مها المنيف المستشارة بمجلس الشورى والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري جائزة المرأة الرائدة في القطاع العام.
- نالت الدكتورة خولة الكريع جائزة المفتاحة في عامها الثاني عشر وذلك عن أبحاثها في مجال السرطان.
- الدكتورة ثريا عبيد تم تعيينها في منصب درجة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة .

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الوطن

هيون رايتس ووتش: يجب التحقيق في الخسائر المدنية التي يتكبدها الفلسطينيين

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش عبر بيان صحفي صدر لها مؤخراً في مارس ٢٠١١م ، الحكومة الإسرائيلية إلى التحقيق في الهجمات التي شنها جنودها على مواقع عديدة في مدينة غزة ، والتي أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنين الفلسطينيين، حيث نتج عنها مقتل اثنين واصابة ٣٤ شخصاً ، مؤكدة أن على إسرائيل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفادي إلحاق الضرر بالمدنيين، معتبرة ذلك انتهاك لقوانين الحرب الدولية ، من جانب آخر برر بعض المسؤوليين العسكريين الإسرائيليين تلك الإصابات بحجة أن الجماعات الفلسطينية المسلحة تقوم بزرع متفجرات في تلك المناطق وأن القوات الإسرائيلية تطلق طلقات تحذيرية قبل أن تصوب الأسلحة بغرض القتل.

هيئة التحرير

حقوق

المشرف العام
د. مفلح بن ربيعان القحطاني
nshr1@yahoo.com

التحرير
مركز المعلومات
nshrsa@gmail.com

التصميم والإخراج
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
www.nshr.org.sa

عناوين الجمعية

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة: جدة- حي المحمدية - طريق المدينة النازل هاتف : ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس ٠٢٦٢٢٢١٩٦ ٠٢٦٢٢٧٢٣٥
ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان : هاتف ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - ٠٧٣١٧٠٠٤٤ - فاكس : ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب ٤٧٦
فرع منطقة الجوف : سكاكا - حي العزيزية - هاتف ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦
فرع منطقة الشرقية : هاتف ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤
مكتب المدينة المنورة : هاتف ٠٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠٤٨٦٦٤٥٤٩ ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس ٠٢٥٥٤٥٢١٢

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها

ثقافة حقوق الإنسان

إعلان الحرب على الفساد

كان المواطنين على أرض المملكة في يوم الجمعة ١٤٣٢/٤/١٣هـ على موعد مع حزمة من الأوامر الملكية التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والتي جاء من ضمنها إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي نتطلع أن تكون خير وسيلة لتحقيق الأهداف الإصلاحية المنشودة وأن تتماشى مع الخطة الإصلاحية التي يسعى خادم الحرمين الشريفين لتحقيقها في سبيل القضاء على الفساد ، وحفظ حقوق الأفراد من الانتهاكات والحفاظ على موارد البلد بما يعود بالنفع على الوطن والمواطن خاصة ، وأنها ستكون مرتبطة بخادم الحرمين الشريفين مباشرة والذي أكد على ((محاسبة كائناً من كان)) مما يعني منح الهيئة صلاحيات واسعة وغير محدودة ،

ولكي يحقق هذا الجهاز الرقابي الهدف السامي الذي أنشئ من أجله لا بد أن تصطبغ قرارات الهيئة وأوامرها بصفة الإجبار والإلزام وأن تتمتع بالاستقلالية التامة وأن يشمل اختصاصها الرقابي كافة أجهزة الدولة دون استثناء تحقيقاً لمبدأ العدل والمساواة في المحاسبة بين كافة الجهات وأن يتم وضع الطرق المناسبة لتقديم الأفراد لتظلماتهم في هذا الشأن ومعاملتها بسرية وحيادية ،

كما أن الهيئة لن تتمكن من القضاء على الفساد وتقويم الاعوجاج الحاصل في بعض الإدارات إلا إذا كان نظامها يشمل الإطلاع والبحث عن مواضع الفساد ومرتكبيه والتحقيق معهم بنفسها وبتعيين متخصصين تمنح لهم الصلاحية والحماية في سبيل أداء هذه المهمة دون الاعتماد في ذلك على التقارير المنمقة التي ترفع لها من مختلف الجهات ، والتي قد لا تعكس الصورة العملية الحقيقية للوضع وإلا سيكون استحداث هذا الجهاز الرقابي لا جدوى منه دون الإخلال في ذلك بما للجهات الرقابية الأخرى من اختصاصات بل لابد من العمل على إيجاد آلية تحقق التعاون والدعم بين هذه الجهات الرقابية بشكل تكاملي للقضاء على الفساد من جذوره بما يكفل الحفاظ على خيرات البلد من استغلال ضعيفي النفوس والذين يثرون مصالحهم الشخصية على مصلحة وطن بأكمله .

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
عضو الجمعية و المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
Nshr1@yahoo.com